

تعثر الليرة التركية: الأسباب والتداعيات Turkish lira tumbled ; Causes and implications

د. تومي عبد الرحمن ،

جامعة امحمد بوقرة ، ولاية بومرداس ، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/09/22 تاريخ القبول: 2019/10/26 تاريخ النشر 2019/12/31

ملخص: شهد الاقتصاد التركي منذ مطلع العام 2003 الى نهاية 2016 قفزة نوعية ، جعلته يتصدر معظم اقتصاديات البلدان الصاعدة ، على مستوى كل مؤشرات الاقتصاد الكلي ، حيث تمكن من احتلال المرتبة الثالثة عشر من ضمن العشرون بلد المتطورة عالميا. هذا يعود بالأساس الى برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال التشريعات والآليات التي كرسها حزب العدالة والتنمية. وإذا كانت العملة المحلية مؤشر هام على الواقع الاقتصادي للبلد ، يكفي أن الليرة الجديدة ازاحت ستة اصفار في عام 2005 واصبحت تعادل 0.70 ليرة / للدولار الواحد. حتى وإن تدرجت الى مستوى 3.521 ليرة / دولار مع نهاية 2016 ، هذا يؤكد على متانة الاقتصاد التركي ونجاح السياسات المتبعة. مع نهاية شهر افريل 2018 بدأت العملة التركية تتعرض الى ضغوطات داخلية وخارجية افقدتها توازنها مما جعلها تسجل خسائر متلاحقة بلغت 6.88 ليرة /دولار مع منتصف شهر اوت من نفس السنة ، ليعود من جديد الى التعافي خلال هذا العام (2019). هذا التذبذب كان له الأثر الواضح على السياسة المالية والنقدية، كما ترك انطباعا عاما على احتمال عدم قدرة الحكومة التركية في معالجة الليرة للحد من ارتفاع التضخم والبطالة خاصة وسعر الفائدة، والدين العام وميزان المدفوعات ومعدل النمو وتحسين مناخ الأعمال بصفة عامة. مما يجعلنا نبحث في الكشف عن اسباب وتداعيات تعثر الليرة التركية.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد تركي ، ليرة تركية ، اسباب تعثر الليرة التركية ، مستقبل الاقتصاد التركي

Summary:

Since the beginning of 2003 to the end of 2016, the Turkish economy has witnessed a qualitative leap, making it the most emerging economies in terms of all macroeconomic indicators, where it managed to rank 13th among the 20 developed countries globally. This is mainly due to the economic, social and political reform programs through the legislation and mechanisms established by the Justice and Development Party.

If the local currency is an important indicator of the country's economic reality, it is enough that the new lira removed six zeros in 2005 and is equivalent to 0.70 lira / dollar. Even if it rolled to the level of 3.521 pounds / dollar by the end of 2016, this confirms the strength of the Turkish economy and the success of policies.

By the end of February 2018, the Turkish currency began to be exposed to internal and external pressures that lost its balance, which made it record successive losses of 6.88 lira / dollar by mid-August of the same year, to return again to recover during this year (2019). Which makes us looking to uncover the causes and consequences of the faltering Turkish lira.

Keywords: Turkish economy, Turkish lira, reasons for the faltering Turkish lira, the future of the Turkish economy

Résumé:

Depuis le début de 2003 jusqu'à la fin de 2016, l'économie turque a connu un saut qualitatif, devenant la plus émergente des économies en termes d'indicateurs macroéconomiques, où elle a réussi à se classer au 13^{ème} rang des 20 pays développés du monde. Ceci est principalement dû aux programmes de réforme économique, sociale et politique à travers la législation et les mécanismes mis en place par la partie de la justice et du développement (AKP).

Si la monnaie locale est un indicateur important de la réalité économique du pays, il suffit que la nouvelle lire élimine six zéros en 2005 et équivaut à 0,70 lira / dollar. Même s'il atteignait 3,521 livres sterling / dollar à la fin de 2016, cela confirme la vigueur de l'économie turque et le succès des politiques.

Fin février 2018, la monnaie turque a commencé à être exposée à des pressions internes et externes qui ont perdu son solde, ce qui lui a valu des pertes successives record de 6,88 livres / dollar à la mi-août de la même année, pour revenir à la reprise au cours de cette année (2019). Ce qui fait que nous cherchons à découvrir les causes et les conséquences de la livre turque qui vacille.

Mots-clés: économie turque, lire turque, raisons de la chute de la livre turque, avenir de l'économie turque

- تمهيد

لا شك في أن اختراع العملة يعد انجازا بشريا عظيما ، تماما مثل انجاز المصباح وعجلة المطاط وبالتالي ، يعد البنك والمؤسسات المالية الأخرى ابتكارا اضافيا يكرس مستويات التطور لآليات التعامل مع العملة ، بحيث تضفي حيوية وفاعلية في النشاط الاقتصادي للإنسان. وعلى هذا الأساس ، أضحت العملة في يومنا جزء لا يتجزأ من حياة الانسان ، كونها آلية للتبادل ومخزن للقيمة وأداة ائتمان ، ناهيك عن كونها وسيلة لتمويل التجارة والاستثمار ، كما لا نجانب الصواب إذا أقررنا بأن العملة باتت تنعش اقتصاديات بلدان ، بالقدر الذي تهدد به اقتصاديات بلدان أخرى. لذلك ظهرت المدارس المتخصصة في السياسة النقدية والمالية وبرزت معها نظريات وأفكار ابدعت في المشتقات النقدية والطرق المحاسبية ، كخدمات أو منتجات مالية تعزز من تموقع العملة وضبط الاقتصاد ليكون أدائه أكثر مرونة وديناميكية تنعكس آثاره على القدرة الشرائية للمواطن بالدرجة الأولى وتعطي إشارات موجبة للمستثمر المحلي والأجنبي وبالتالي استقرار وحماية الاقتصاد ككل.

من مظاهر تطور العملة، أنها أصبحت سلعة تباع وتشتري كباقي السلع الأخرى، تخضع للعرض والطلب الذي يحدد قيمتها بالنسبة لأية عملة أخرى. و بالتالي هي معرضة للارتفاع والانخفاض، نظرا لعدة أسباب، كالعرض والطلب وعامل التضخم ، حيث يتم بموجبه التحول من العملة المحلية الى عملة أجنبية أكثر أمانا ، كما أن معدلات الفائدة التي يفرضها البنك المركزي لها أثر على التحول الى العملة الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية. كما أن للحروب والأزمات الاقتصادية وانهايار الأسواق والأزمات السياسية المحلية والحصار الاقتصادي لبلد من قبل بلدان أخرى وحتى بعض التصريحات السياسية من قبل

خبراء أو رؤساء بلدان لهم ثقلهم الاقتصادي والقرار الدولي، يمكن أن تنعكس كلها بالسلب أو الايجاب على العملة المحلية ، بل يكفي أن يطلع تقرير للبنك المركزي يتضمن معطيات حول الأداء الاقتصادي ، تؤكد على ارتفاع الدين الخارجي أو الدين العام الى مستويات قياسية ، أو عجز في الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات ، تؤدي كلها الى التأثير على العملة المحلية بشكل سلبي .

غير أن الجديد اليوم ، هو ممارسة بعض البلدان في التخفيض العمدي لقيمة العملة السوقية عن قيمتها الحقيقية ، بغرض انجاز مستويات تنافسية لمنتجاتها السلعية والخدمات في الأسواق الدولية عند التصدير واستقطاب رؤوس أموال أجنبية وتشجيع السياحة وغيرها . وهي بالمناسبة ظاهرة أطلق عليها كثير من الكتاب الاقتصاديين والسياسيين بحرب العملات القادمة . تعرضت الليرة التركية كباقي العملات في السنوات الأخيرة الى هزات عنيفة أفقدتها أكثر من 45 % من قيمتها ، بعدما شهدت ارتفاعا غير مسبوق في تاريخ تركيا الحديث وذلك منذ مطلع 2003 الى ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، ثم عاودت الصعود الى غاية 2016 ، أين بدأت في الهبوط بشكل يحتاج الى بحث وتحليل في أسباب وتداعيات هذا الانخفاض ، على الرغم من المحاولات التصحيحية من قبل البنك المركزي وقرارات الرئاسة . لذلك نحن نريد من خلال بحثنا هذا، الاجابة على الاشكالية التالية.

الإشكالية : ما هي أسباب تعثر الليرة وتداعياتها على الاقتصاد التركي

فرضيات البحث: حتى نظمن مصداقية البحث في إطار منهجية البحث العلمي، نقدم الفرضيات التالية، التي من المحتمل أن تكون أجوبة للإشكالية محل الدراسة.

- 01 - الاقتصاد التركي من الاقتصاديات الهشة ، كونه يعاني من خلل هيكلي وظيفي وائتاجي
- 02 - الليرة التركية تتمتع بثقة المستثمرين والأسواق المالية، تماما مثل الموا طنين الأترك
- 03 - أسباب تعثر الليرة التركية في السنوات الأخيرة تعود بالأساس الى اسباب سياسية جراء علاقات دولية غير متكافئة.
- 04 - أثر انخفاض الليرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة محدود للغاية ، يمكن تجاوزه على المديين القصير والمتوسط.

أهمية البحث: لاشك بأن البحث موضوع الدراسة، يحتل أهمية كبيرة على اعتبار أنه يعالج موضوع الساعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كونه يتعلق ببلد شهد قفزة نوعية في التطور على مختلف الأصعدة، وفي ظرف قياسي لا يتجاوز عشرون سنة ، حيث حجز مكانا له على مستوى الترتيب العالمي ، ليسجل الرقم الثالث عشر، ويراهن على أن يكون من ضمن العشرة الأوائل كأكبر اقتصاديات عالمية بحلول عام 2023.

منهجية البحث: اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي ، كوننا تطرقنا الى احداث مرتبطة بالماضي وموثقة بمراجع لزمين مضى. كما استعملنا المنهج الوصفي بشكل كبير ومركز، على اعتبار أننا حاصرنا الظاهرة في محيطها الطبيعي بأهم ما تكونه من عناصر ، إضافة الى التحليل الذي رافق مختلف مراحل البحث.

الدراسات السابقة:

1. **وصال الور فلي ، أزمة الليرة التركية :** بحث صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية بتاريخ 2018/09/05 حيث تناولت الباحثة في الملخص العلاقة المتوترة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية بسبب عدة ملفات شائكة ، اضافة الى تبني تركيا لسياسة اكثر استقلالية عن هذه الأخيرة ، مما جعل امريكا تشن هجوما اقتصاديا منظما على الليرة التركية. بعد المقدمة تناولت الباحثة خمس عناصر أساسية تتمثل في اسباب تدهور العملة ، حيث ترجعها الى اسباب

اقتصادية (اعلان الرئيس الامريكى مضاعفة التعريفات الجمركية على واردات الصلب والالمنيوم ، العجز في الحساب الجاري ، ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي) واسباب سياسية (الخلافات الحادة مع امريكا بسبب القس الأمريكى الذي حجّزه تركيا لدواعي امنية ودعم امريكا لحزب العمال الكردستاني والتعاون مع منظمة الداعية فتح الله غولان وعدم الاستجابة لطلب تركيا بتسليمه لها ، اضافة الى الصواريخ S400 الروسية الصنع التي اشترتها تركيا اخيرا). ثم تطرقت الباحثة الى الاجراءات المالية المتخذة من قبل البنك المركزي خاصة ما تعلق بتخفيض سعر الفائدة. لتؤكد الباحثة في الخاتمة على العلاقة الارتباطية بين تركيا وامريكا مع حلف الناتو ، وحاجة تركيا الى قروض واستثمارات اجنبية وهي ليست في وضع اليوم يؤهلها لمواجهة صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية التي تخضع الى النفوذ الأمريكى. تلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في بعض الأسباب التي ادت الى تدهور الليرة التركية ، السياسية منها والاقتصادية ، لكن لم تتطرق الى مكونات الاقتصاد التركي والاسباب التي ادت الى النهوض به وجعله في مصاف البلدان الأولى عالميا وبالتالي قدرته على الصمود والتكيف مع الاوضاع الجديدة.

2. ضغوط مستمرة : الى أين تتجه الليرة التركية عام 2019 : بحث صادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ضبي ، بدولة الامارات العربية المتحدة ، بتاريخ 03 / 04 / 2019 ، حيث قسم الى مقدمة تناولت الضغوط التي مورست على الليرة جراء الخلافات التركية الامريكية حول عدد من القضايا الدولية والاقليمية ، فضلا عن ضعف السياسات الاقتصادية.

ثم تطرق البحث الى ثلاثة نقاط اساسية (مسار التراجع ، ضغوط مستمرة ممثلة في الجانب السياسي والجانب الاقتصادي ثم الآفاق المستقبلية) ، اذ يرى مركز المستقبل ان الضغوطات لا تزال قائمة وبالتالي تبقى الليرة مرشحة الى مزيد من الخسائر امام الدولار لتصل بين 7 و6 ليرة / دولار واحد، مما ينجر عنه انكماش في الناتج المحلي الاجمالي الى حدود 2% مع نهاية 2019 ، وارتفاع في نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك الى ما بين 7 و 9 % من اجمالي القروض بحلول نهاية عام 2019 عما هي عليه الآن (4%). ليختم بصورة تشاؤمية للوضع السياسي والاقتصادي. بحثنا يتميز على هذه الدراسة ، كونه لا يكتفي بالصورة التشاؤمية للاقتصاد التركي ، بل يرسم صورة اخرى تفاؤلية مبنية على معطيات وتحاليل واقعية ومنطقية.

3- مصطفى ابراهيم ، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد عام 2002 ، تقرير صادر عن المعهد المصري للدراسات بتاريخ 2018/03/30 ، يقسمه الباحث الى تمهيد ثم نص البحث ليختم بخلاصة. كان التمهيد بمثابة مسحة تاريخية لدور العلمانيين والجنرالات اللذين استمدوا قوتهم ونفوذهم من دعم رجال الأعمال الكبار ووسائل الاعلام المهمة ، اذ لعبت دورا اساسيا في تهيئة مناخ الرأي العام لانقلابات العسكر ، وكانت ازمة 1973 بمثابة زلزال للاقتصاد التركي ، نظرا لارتفاع اسعار الطاقة مما دفع بالدولة الى الاستدانة الخارجية بالقروض القصيرة ، ومع حلول 1979 بلغ التضخم اكثر من 100 % ومعدل البطالة تجاوز عتبة 15 % وقطاع الصناعة يعمل بنصف طاقته ، ناهيك عن عجز الحكومة على دفع حتى فوائد القروض. وعلى الرغم من اصلاحات رئيس الوزراء سليمان ديميريل التي باشر فيها سنة 1980 إلا ان الانقلابات العسكرية التي دخلت على الخط في نفس السنة ، وتمدد صلاحيات هذه المؤسسة ، بات القرار الاقتصادي والسياسي رهينة المؤسسة العسكرية ، واستمر الاداء الاقتصادي خلال مرحلة التسعينيات يتسم بعدم اليقين السياسي ، مما خلف آثار اقتصادية تجلت في وطأة الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم والعجز الكبير للميزانية ، بالإضافة الى عجز الحساب الجاري ، مع انتشار ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة وبقاء نسبة عالية لمعدل الفائدة. وهي بالمناسبة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة كادت ان تشكل انهيار حقيقي للدولة التركية. يأتي محتوى البحث ليركز على نقطتين اساسيتين ، أما الأولى فكانت تحت عنوان الاجراءات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية بعد توليه زمام الحكم عام 2002. هذه الاجراءات تتمثل خاصة في : وضع

آليات اقتصادية لكسب ثقة العالم الغربي والرأي العام الداخلي من خلال برامج طموحة كان يقودها القطاع الخاص الداخلي والاجنبي مع توفير مناخ اعمال جيد ، يقوم على الشفافية وتشجيع الصناعات التصديرية والصناعة السياحية ، وتقديم ضمانات للمستثمر الاجنبي...الخ. والنقطة الثانية ركز فيها على حقيقة الوضع الاقتصادي للدولة التركية بعد تطبيق حزمة من الاصلاحات ، وكيف استطاعت ان تنجز في اقل من عشرينين مالم تقدر عليه في أكثر من اربعين سنة على كل الأصعدة.

تطرق في الخلاصة الى رغبة الحكومة التركية في تحقيق ثلاثة اهداف هي : احداث طفرة اقتصادية تحسن الوضع المعيشي للشعب التركي ، استغلال رغبة الشعب التركي في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي لتقليص صلاحيات العسكر والتخلص من الترسانة القانونية والتشريعية وابعادهم عن الحياة السياسية والاقتصادية والتعليم والاعلام والتفرغ الى مهمة حماية البلاد. والهدف الثالث، هو تقليص عدد العسكرين في مجلس الأمن القومي. يتقاسم بحثنا مع الكاتب كثير من النقاط ، ويختلف معه في منهجية البحث حول الآفاق التي وضعتها الحكومة الحالية لتصحيح الخلل الذي يعاني منه الاقتصاد التركي ، من خلال فتح أسواق جديدة و ابرام اتفاقيات الاستثمار والتبادل التجاري والتسهيلات الممنوحة للمستثمر الاجنبي.

الفرع الأول: نبذة عن تركيا

01- الاسم والحدود : الإسم الرسمي: الجُمْهُورِيَّةُ التُّرْكِيَّةُ ، هي دولة تقع في الشرق الأوسط. يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا ومن الشرق أرمينيا وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط مع حدود بحرية مع قبرص ومن الغرب بحر إيجه واليونان وبلغاريا. هي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي.

02- معطيات اقتصادية واجتماعية : تركيا بلد يزخر بكثير من المقومات الاقتصادية والاجتماعية ، تجعله يتميز عن كثير من البلدان المجاورة خاصة ، وحتى بلدان الاتحاد الأوروبي، مما يجعله قادرا على صناعة التحدي مرة أخرى وبالتالي تجاوز الوضع الذي آلت اليه البلاد بأقل التكاليف.

جدول رقم 01: أهم المعطيات المتعلقة بتركيا

البيان	شرح البيان
نظام الحكم	نظام رئاسي
مساحة تركيا	783.562.38 كلم ²
عدد السكان	82 مليون نسمة (عام 2018)
القوى العاملة	32.3 مليون (2018)
متوسط عمر السكان	32 سنة (2018)
اجمالي الناتج المحلي	784 مليار دولار (بالأسعار الجارية 2018)
حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي	9632 دولار أمريكي (2018)
قيمة الصادرات	168 مليار دولار (2018)

قيمة الواردات	223 مليار دولار (2018)
إيرادات السياحة	25.2 مليار دولار (2018)
اعداد السائحين	38.9 مليون سائح (2018)
الاستثمارات الأجنبية	13.2 مليار دولار (2018)
معدل التضخم	20.3 % (مؤشر أسعار المستهلك 2018)

المصدر : البنك المركزي لجمهورية تركيا 2019

03 . تحليل بعض المعطيات الواردة في الجدول أعلاه

1.3 . الناتج المحلي الاجمالي: يتميز الاقتصاد التركي بديناميكية تنموية لا مثيل لها في كل البلدان المجاورة لها ، وحتى البلدان التي ابرمت معها اتحاد جمركي . فقد استطاعت تركيا أن تقفز من المركز الثامن عشر (18) عالميا عام 2003 الى المركز الثالث عشر (13) عام 2017 ، حسب الناتج المحلي الاجمالي .

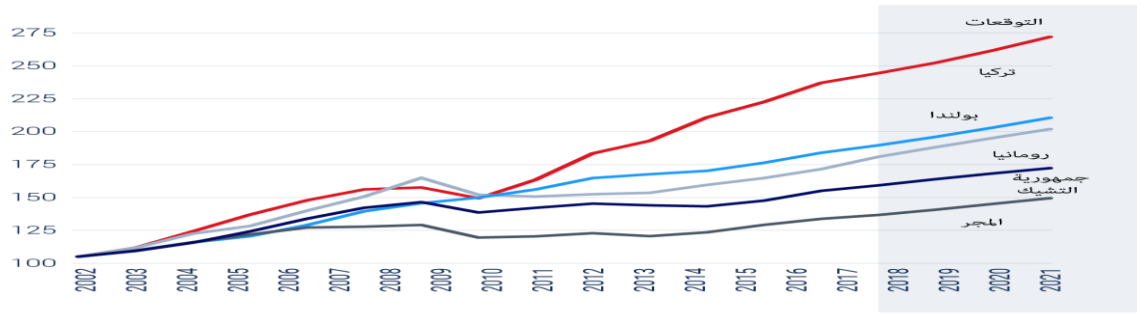
جدول رقم 02 : ترتيب تركيا حسب تطور الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي ، أبريل 2018

يتوقع أن يستمر هذا النمو طوال السنوات القادمة، ويقتى بالتالي التفوق قائما، نظرا لتوفر عدة أسباب سوف نكتشفها معا في المبحث الثاني والرسم البياني التالي يبين تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على أساس (مؤشر 2002 = 100) .

رسم بياني 01 : تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقارنة ببعض البلدان المختارة



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي 2017

هذا التطور الواضح للناتج المحلي الاجمالي بدأ في التفوق على هذه العينة من البلدان مع بداية عام 2010 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 7.4% خلال الفترة (2003 - 2017). وعلى الرغم من التحديات العالمية والاقليمية التي واجهت تركيا خلال الفترة ، بقيت متفوقة بأسرع نمو اقتصادي بين أعضاء مجموعة العشرين (G 20). يعزي الخبراء ان أهم أسباب هذا النمو السريع تعود الى عاملين رئيسيين هما ، قوة السوق الداخلية من جهة والقطاع الخاص الذي يتميز بثقافة تطوير المشاريع من جهة ثانية، هذا المزيج ساعد الى حد بعيد على تحفيز الاستثمارات والصادرات ، كما تعد تركيا أحد الاقتصادات التسعة التي يتعدى نصيب الفرد فيها من الناتج الداخلي الخام أكثر من 10.000 دولار، من بين البلدان التي يتعدى عدد سكانها 50 مليون نسمة¹.

03. 2. تحليل السكان والقوة العاملة :

من خلال الجدول السابق نستنتج بأن اليد العاملة النشطة تمثل شريحة ذات كثافة عالية ، إذ تشكل ما نسبته 39 % من مجموع السكان المقدر ب: 82 مليون نسمة ، مما كان له الأثر الواضح على نسبة الاعالة المنخفضة ، إذ لا تتعدى 2.57 % بمعنى كل عامل يعول تقريبا 03 اشخاص بما فيهم العامل نفسه. هذا المحرك البشري الهائل من العمالة التركية يضاف اليه متوسط عمر السكان الذي لا يتجاوز سن 32 سنة ، هو كما ترى يمثل شريحة في أوج عطائها، مما يضفي ميزة أخرى لمسيرة التنمية التركية قل وجودها في بلدان أخرى. وعلى صعيد الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها تركيا ، تحسن مؤشر البطالة بنسبة غير مسبوقة في تاريخها الحديث. إذ انتقل من 38 % سنة 2002 الى نسبة 11 % كمتوسط للمدة (2006 - 2018)، كنتيجة للاستثمارات الهائلة في البنى التحتية وتشجيع السياحة وتحسين مناخ الأعمال. رسم بياني رقم 02: تطور مؤشر البطالة للمدة (2006 - 2018)

¹ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي 2018



المصدر: معهد الاحصاء التركي 2019

ومع تزايد التصعيد بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة ما تعلق بمضاعفة الادارة الامريكية للرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم التركيين من جهة واشكالية التسليح التركي لمنظومة الصواريخ (أس 400) ومسألة الأكراد على الحدود التركية السورية ، بالإضافة الى الضغوطات المالية على الليرة التركية والتي تراجعت بنسبة تفوق 40 % منذ 2003 الى الآن. ناهيك عن حوالي 6 ملايين سوري داخل الأراضي التركية منهم 3.5 مليون نظاميين. هذه الأسباب وغيرها، كان لها الأثر الواضح على معدل البطالة خلال السداسي الأول من سنة 2019 كما يوضحه الجدول الموالي. اذ بدأ مؤشر البطالة خلال الثلاثي الأول من السنة بنسبة متوسطة بلغت 13.54 % واستمرت في الارتفاع لتسجل الدروة في منتصف الشهر الخامس بنسبة 14.7% ولكن ما لبثت ان تراجعت الى 13.0% منتصف الشهر السابع من نفس السنة. مما يؤكد على اصرار الدولة في معالجة هذه الظاهرة.

جدول رقم 03 : تطور البطالة خلال المدة (2019/04/15 الى غاية 2019/07/16)

الشهر	2019/04/15	05/15	06/17	07/16
عدد العاطلين عن العمل (مليون)	4.7	4.7	4.51	4.16
نسبة البطالة (%)	14.7	14.7	14.1	13.0

المصدر: معهد الاحصاء التركي 2019 ، راجع <https://ar.tradingeconomics.com/> ليوم 2019/07/27، ساعة الاطلاع

18.30

الفرع الثاني : اتجاهات الاقتصاد الكلي

في عام 1989، تولى تورغوت اوزال رئاسة تركيا، تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخصخصة، مما أدى إلى تحسين علاقاته الدبلوماسية مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. كما انتهج سياسة الانفتاح في الاقتصاد، وحرره من كثير من القيود، كما حوّل معظم مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص. و استطاع أن يرفع معدل النمو الاقتصادي من 3.3% في عام 1983 إلى 9.1% عام 1990، وزيادة الصادرات من 5.7 مليار دولار في عام 1983 إلى 11.6 مليار

دولار عام 1989. وقد ظهرت آثار سياسته الخارجية في زيادة الصادرات، وزيادة تعافدات شركات المقاولات التركية ومعظمها في بلدان الخليج وبلدان عربية أخرى، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 113 مليون دولار في عام 1984، إلى 663 مليون دولار في عام 1989. عانت البلاد في 1994، 1999 و 2001 أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير، كما ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات، و لأول مرة من عام 2004 تم خفض نسبة التضخم من 150% كمتوسط للفترة (94-1995) إلى 9.4%.

تحسن الاقتصاد تدريجياً و نمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة و زاد الأمل في دخول البلاد الاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999 وبدأ في تطبيق تداول العملة الجديدة (Yeni Türk Liras) مع مطلع جانفي 2005، لكي تحل تدريجياً محل العملة القديمة (الليرة التركية).

01. القطاع الفلاحي: في مارس 2007 كانت تركيا أكبر منتج في العالم للبندق، الكرز، التين، المشمش، السفرجل والرمون؛ وثاني أكبر منتج في العالم للطمطم، الباذنجان، الفلفل الأخضر، العدس والفسق الحلبي؛ رابع أكبر منتج في العالم للبصل والزيتون؛ خامس أكبر منتج في العالم للبنجر. سادس أكبر منتج في العالم للتبغ، الشاي، والتفاح؛ سابع أكبر منتج في العالم للقطن والشعير؛ وثامن أكبر منتج في العالم للوز؛ تاسع أكبر منتج في العالم للقمح، وعاشر أكبر منتج في العالم لليمون.

منذ ثمانينات القرن الماضي حققت تركيا الاكتفاء الذاتي في الغذاء. وفي عام 1989 كان إجمالي إنتاج القمح 16.2 مليون طن، و الشعير 3.44 مليون طن. وقد شهد الإنتاج الفلاحي معدلاً كبيراً من النمو. ومع ذلك، فقد سجل القطاع تراجعاً من حيث مشاركته في إجمالي الناتج الداخلي الخام. في 2009 استطاع ان يوظف القطاع 29.5% من العمالة التركية. تاريخياً، كان الفلاحون الأتراك منقسمين إلى حد ما. تبعاً لتعداد 1990، حيث نجد 85% من الحيازات الزراعية كانت تحت 10 هكتار و 57% منها مجزأة إلى أربع أو خمس قطع غير متجاورة.

1.1. تطوير القطاع الفلاحي وتشجيع الاستثمار: تولي الحكومة التركية القطاع الفلاحي اهتماماً بالغاً سواء من حيث استصلاح الأراضي الزراعية أو تشجيع المستثمرين والفلاحين.

جدول رقم 04: تطور استصلاح الأراضي الفلاحة للفترة (1961 - 2023)

الفترة	1961 - 2002	2003 - 2017	2018 - 2023*
استصلاح الأراضي (مليون هكتار)	0.450	5.600	9.700

المصدر: إنجاز الباحث بناء على المعطيات الواردة في الموقع <https://safar-muhasebe.com>، يوم 2019/07/29، الساعة 18.17

أما برامج التشجيع والتحفيز فقد صاغت الحكومة عدة قوانين أو ما يسمى ببرنامج الدعم والحوافز الرئيسي (İPARD) والذي يعني الدعم الحكومي الذي يصل الى نسبة 50% من إجمالي مصاريف الاستثمار خارج قيمة الأرض. كما أن هناك دعم إضافي يقدر بـ 10% لنظام إدارة النفايات في المنشآت.

1. 2. - برامج التشجيع الحكومية للأجانب: منحت ست مزايا للاستثمار، تتضمن الإعفاء من الرسوم الجمركية، ومن ضريبة القيمة المضافة، مع تخفيض الضرائب، ودعم أفساط الضمان الاجتماعي لصاحب العمل وللعاملين، إلى جانب تخصيص الأراضي. وهناك العديد من المزايا الأخرى شبيهة بما تقدم تشمل جميع المستثمرين الأجانب. فكما أن للمستثمر التركي الحصول على الدعم المقدم من الحكومة (هبة) والذي يصل الى 50% من قيمة المشروع الفلاحي. فللمستثمر الأجنبي أيضا الحق في الحصول على هذا الدعم في حال كان شريكا مع مستثمر تركي.

02. القطاع الصناعي:

1. 2. - الصناعات الرئيسية في تركيا : تعتمد على الإنتاج الفلاحي ، وخاصة الرقان، والبندق، والسفرجل، والبطيخ، والشاي، والبندورة، والباذنجان، والتبغ، والتفاح، والقمح، كما تتمثل أهم صناعاتها بالمنسوجات، والصناعات الغذائية، وصناعة السيارات، والإلكترونيات، والسياحة، والتعدين الذي يعتمد على الفحم، والكرومات، والنحاس، واليورون، وصناعة الصلب، والبترو، وأعمال البناء، والأخشاب، والورق، بالإضافة إلى صناعة المواد الكيميائية، والأحذية، وصناعة الملابس².

2. 2. - أهم صادرات تركيا : تحتل تركيا المرتبة الثامنة والعشرين³ من بين الدول المُصدّرة لباقي دول العالم؛ إذ تبلغ قيمة صادراتها حوالي 153.6 مليار دولار، حيث تُصدّر السيارات، وقطع غيار السيارات، وقُضبان الحديد الخام، وشاحنات التسليم، والمجوهرات، والملابس، والمواد الغذائية، والمنسوجات، ومن أهم شركائها في أعمال التصدير: ألمانيا التي تُشكّل صادراتها نسبة 9.3%، والمملكة المتحدة بنسبة 7.3%، والعراق بنسبة 5.9%، وإيطاليا بنسبة 4.8%، و الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4.5%، وفرنسا بنسبة 4.1%.

2. 3. - مكانة القطاع الصناعي في تركيا: تُصنّف الجمهورية التركية بأنّها واحدة من الدول الصناعية الحديثة في العالم، إذ تدعم البلاد مجموعة واسعة من الصناعات، حيث تتوزّع المصانع في مناطق واسعة في اسطنبول، والمنطقة المحيطة ببحر مرمرة، وساحل بحر إيجة حول إزمير، وحوض أضنة، والمنطقة المحيطة بأنقرة، وتُساهم هذه المصانع بنسبة عالية من إجمالي إنتاج البلاد، ويُذكر أنّ الاقتصاد التركي يتركز على الزراعة التقليدية والصناعة. الحديثة، حيث تُشكّل الزراعة حوالي 30% من عمالة البلاد، وتُشكّل القوى العاملة في الصناعة نسبة 26.2%، كما يُقدّر الإسهام الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنحو 27.7%.

03. الدين العام : ان أهم ما يميز الاقتصاد التركي في عهد أر دوغان هو الارتفاع الحاد في الاقتراض الخارجي من البنوك الغربية، ودون الاعتماد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي. فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي لتركيا 112 مليار دولار حين تولى أر دوغان الوزارة في مارس 2002، ثم قفز هذا الدين إلى 421,434 مليار دولار في نهاية النصف الأول من عام 2016 وتسببت التدفقات النقدية إلى الاقتصاد التركي بين 2002 و 2012 في نمو قدره 64% من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وزيادة بنسبة 43% في الناتج المحلي الاجمالي للفرد. هذا النمو هو الاعلى في الدول المتقدمة، وأقرب إلى المتوسط في الدول النامية. كما أن هذه الفترة (2002 - 2012) سجلت زيادة في عجز الحساب الجاري من 600 مليون دولار إلى 58 مليار دولار (تقدير 2013).

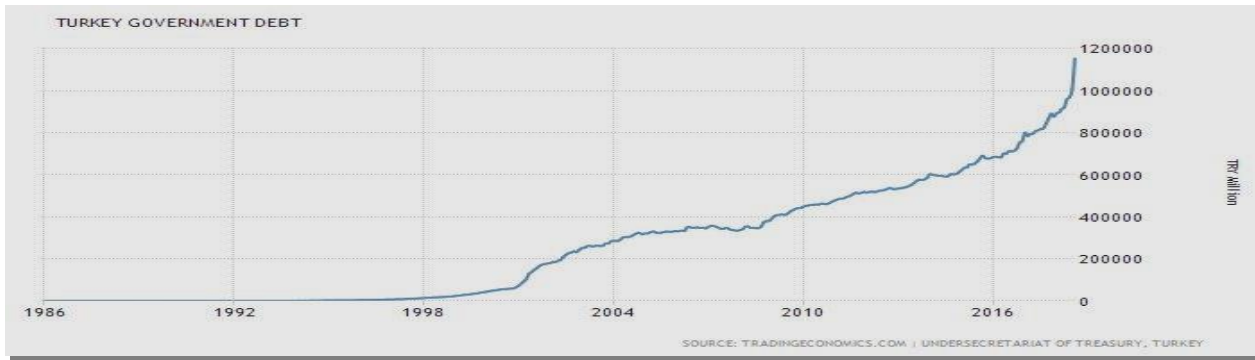
² <https://mawdoo3.com> اطلاع يوم 2019/7/29 الساعة : 19.10

³ نفس المرجع السابق

منذ 1961 الى الآن ، وقعت تركيا تسعة عشر (19) اتفاقية قروض مع صندوق النقد الدولي، اثنتان كانتا في عهد أردو غان. وقد نفذت حكومته كل شروط الصندوق المتعلقة بالموازنة والسوق في كلا القرضين وحصلت على كل الدفعات ، وكانت تلك هي المرة الوحيدة التي تلتزم فيها تركيا بتطبيق كل شروط الصندوق.

ورث أردو غان ديناً قدره 23.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي ولكن ما لبث ان انخفض عن طريق السداد إلى 0.9 مليار دولار في 2012. مع قرار عدم التوقيع على أي اتفاق قرض آخر جديد. وفي 2002، كان لدى البنك المركزي التركي احتياطي بالعملات الأجنبية قدره 26.5 مليار دولار. هذا الاحتياطي ارتفع إلى 135.6 مليار دولار سنة 2013. شهد الدين العام التركي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي السنوي انخفاضا من 74% في 2002 إلى 39% في 2009، وفي 2012، حققت تركيا أقل نسبة في الدين العام استنادا إلى الناتج المحلي الاجمالي، فكان ترتيبها من بين 21 دولة الأولى من مجموع 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، كما قلصت في عجز ميزانيتها نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى ما دون 23 دولة منهم⁴.

رسم بياني رقم 03 : تطور ديون الحكومة التركية للمدة (1986 - 2018) مليون ليرة تركية



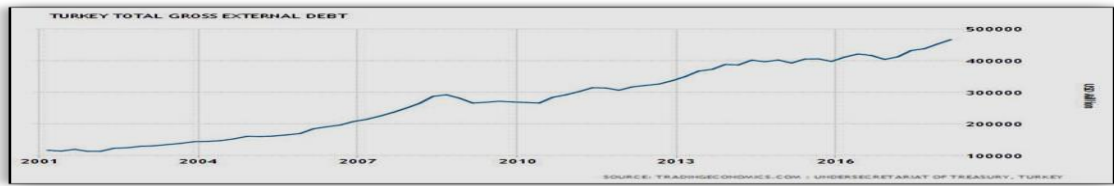
المصدر: معهد الاحصاء التركي 2019 ، مرجع سبق ذكره

من خلال الرسم البياني أعلاه ، يتضح بأن الدولة التركية اعتمدت بشكل كبير على السياسة النقدية التوسعية ، بغية تنفيذ استثمارات ضخمة تتعلق خاصة بالبنى التحتية والزراعة الحديثة والصناعات المختلفة ذات التكنولوجيا المتقدمة ، خاصة ما تعلق منها بالصناعات التصديرية ، إضافة إلى قطاع الخدمات كالسياحة وغيرها . كان اعتمادها في تمويل التنمية خاصة على القروض الخارجية، منذ 2004 . وكما هو ملاحظ في الرسم البياني السابق ، فقد وصلت ديون الشركات التركية إلى أكثر من تريليون ليرة في هيئة قروض طويلة الأجل بالعملة الأجنبية مع نهاية 2018 ، بعد تراجع العملة المحلية لمستوى قياسي وارتفاع تكلفة الدين على الشركات التركية في ظل انزلاق الليرة بسرعة هائلة. وكانت وزارة الخزانة قد أعلنت في 29 جويلية 2018 أن إجمالي الدين الخارجي التركي بلغ 466.67 مليار دولار مع نهاية مارس 2018⁵.

رسم بياني رقم 04 : تطور الدين الخارجي الاجمالي للمدة (2001 - 2018) مليون دولار امريكي

⁴ <https://www.marefa.org> ، الساعة 15.05 ، 2019/07/25

⁵ معهد الاحصاء التركي ، 2019



المصدر: معهد الاحصاء التركي 2019 ، مرجع سبق ذكره

هذا الدين الخارجي يعادل 52.9 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد البالغ 880 مليار دولار. وذكرت الخزانة أن نصيب القطاع الخاص من الدين الخارجي الإجمالي لتركيا بلغ 69.7 % مع قرابة 75 % من إجمالي الدين الخارجي ديون طويلة الأجل.

واستدانت الشركات التركية نحو 190 مليار دولار في عام 2016 ، مما دفع شركات التصنيف الائتماني والمحللين بتوجيه تحذيرات شديدة بشأن تعرض الشركات لمخاطر ترتبط بالعملة الأجنبية. من بعض الديون الخارجية لتركيا: إسبانيا 83 مليار دولار، فرنسا 38 مليار دولار، بريطانيا 19 مليار دولار، الولايات المتحدة 18 مليار دولار، إيطاليا 17 مليار دولار، اليابان 14 مليار دولار⁶.

04 . التضخم : مشكلة التضخم ليست جديدة على الاقتصاد التركي ، بسبب تراكم العجز في الميزانيات المتعلقة بالحكومات السابقة وفساد متراكم بالجهاز المصرفي ومضاربات مستمرة على الليرة ، فقبل اربعين (40) عاما كانت قيمة الدولار الأمريكي تعادل 9 ليرات تركية ثم وصلت في نهاية 1997 الى 200 الف ليرة للدولار الواحد⁷ لم يكن عام 2018 مريحاً للاقتصاد التركي، بل كادت أن تعصف أحداثه بحصاد التجربة التركية على مدار السنوات الـ 15 الماضية، إلا أن روح قبول التحدي، ومواجهة النتائج السلبية للتحديات السياسية والاقتصادية، جعلت المواطن، يرى الآثار الإيجابية تتحقق في الأجل القصير، وأن ما اتخذ من قرارات صعبة، كان الدواء المرّ للتوجه لمرحلة جديدة. كما لم يكن الأمر سهلاً في المواجهة، ولا في الثمن الذي دفع لمواجهة تحديات الأزمة التركية، فقد انخفض احتياطي النقد الأجنبي للبلاد من 115.2 مليار دولار في جانفي 2018 إلى 86.1 مليار دولار في أكتوبر 2018، أي إن الاحتياطي فقد نحو 29.1 مليار دولار خلال تلك الفترة.

تواصل تركيا تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف استكمال مشروعاتها الكبرى وتخفيض معدلات البطالة والتضخم، واستعادة مستوى النمو، بعد الانكماش الذي ضرب الاقتصاد. وتعهد وزير الخزانة والمالية التركي "براءت ألبيرق"، في مؤتمر صحافي يوم 2019/7/31 ، بأن يشهد العام المقبل قطف ثمار السياسات الاقتصادية التي تشهدها البلاد في هذه الأيام، واعدت بمستويات تضخم دون 15.9 %، ومشيراً إلى أن "الاقتصاد التركي سوف يشهد مرحلة أكثر إيجابية خلال النصف الثاني من العام الحالي، ليكون العام المقبل ناجحاً وجيداً.

جدول رقم 05 : تطور مؤشر التضخم للفترة (جويلية 2018 - جويلية 2019)

الفترة	جويلية	اكتوبر	جانفي	افريل	جويلية
--------	--------	--------	-------	-------	--------

⁶ احوال تركيا ، شؤون اقتصادية ، 27 اوت 2018 ، <https://ahvalnews.com/ar> ، اطلاع يوم 2019/7/30 ، الساعة 16.53 ⁷ رواء زكي الطويل ، 2011 ، الاقتصاد التركي ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن

2019	2019	2019	2018	2018	
15.72	19.50	20.35	25.24	15.85	معدل التضخم %

المصدر: معهد الاحصاء التركي 2019 ، راجع/ <https://ar.tradingeconomics.com/> ليوم 2019/07/31، ساعة الاطلاع 14.36

وهو كما ترى انخفاض بنسبة 37.71 % في جويلية 2019 عما كان عليه في شهر اكتوبر 2018 ، واذا اخذنا متوسط الفترة كاملة ، يسجل مؤشر التضخم 19.34 % وهي نسبة عالية تشكل هاجسا لدى السياسة المالية والنقدية التركية ، كونه مرتبط وبشكل قوي مع مؤشر سعر صرف الليرة ، مما يترك أثارا سلبية على القدرة الشرائية للمواطن التركي ، خاصة الشرائح الهشة من المجتمع.

الفرع الثالث: تعثر الليرة التركية

تعرضت الليرة التركية كباقي العملات في السنوات الأخيرة الى هزات عنيفة أفقدتها أكثر من 45 % من قيمتها ، بعدما شهدت ارتفاعا غير مسبوق في تاريخ تركيا الحديث وذلك منذ مطلع 2003 الى ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، ثم عاودت الصعود الى غاية 2016 ، أين بدأت في الهبوط بشكل يحتاج الى بحث وتحليل في أسباب وتداييعات هذا الانخفاض ، على الرغم من المحاولات التصحيحية من قبل البنك المركزي وقرارات الرئاسة.

01 - انخفاض الليرة التركية : مؤامرة ام فشل اقتصادي

نعتمد أن أي باحث في هيكل الاقتصاد التركي ومسار تطوره منذ تسعينيات القرن الماضي الى اليوم ، يمكن أن يستنتج معنا صعوبة الجزم بالانحياز الى المؤامرة أو الفشل في ضبط الاقتصاد والتغلب بالتالي على أهم العقبات التي باتت تؤرق صانعي القرار الاقتصادي في تركيا ، خاصة التضخم والدين العام والبطالة ، كونها مؤشرات لها انعكاساتها على تعثر الليرة التركية ، دون ان نغفل قوة الارتباط بين الاحتياطي من العملة الصعبة والتجارة الخارجية وسعر الفائدة ومناخ الاعمال... الخ. بناء على هذا الأساس نرى من الأفضل تقديم تحليل لكلا السيناريو هين حتى يتسنى للقارئ الحصول على قناعة يمكن ان تتولد لديه.

1.1 - سيناريو المؤامرة : تركيا العدالة والتنمية خلال 15 سنة تصدرت المرتبة العاشرة في اقتصاد العالم. وعام 2023

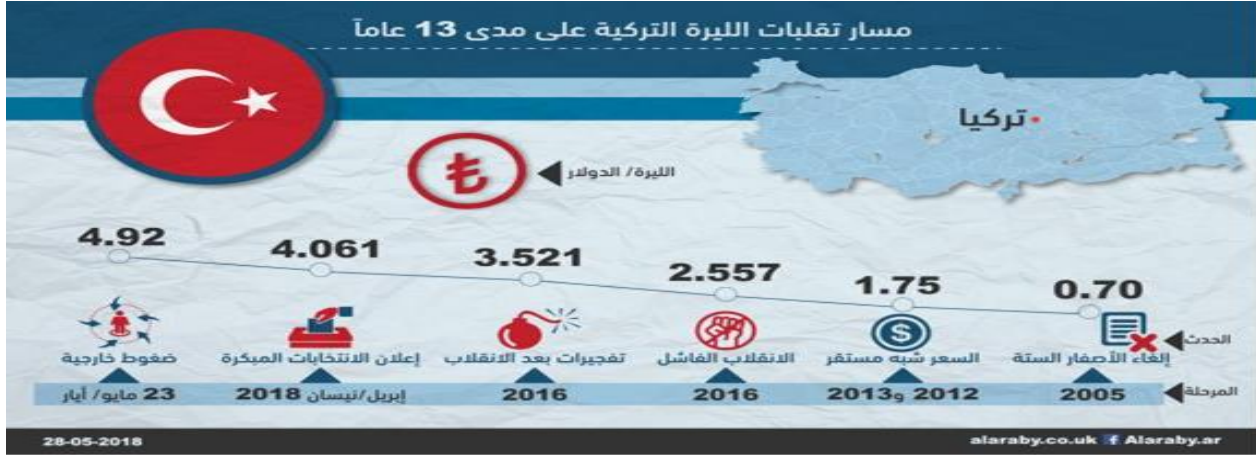
تأهب فيه تركيا لتثبيت وثبتها الحقيقية ، حيث تنتهي فيه قيود اتفاقية معاهدة لوزان وبعدها تستطيع التنقيب عن النفط والتحكم بالمضائق الدولية ، الأمر الذي سيغير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة ، كما اصبحت تركيا موضع حسد بلدان المنطقة ، لتمتعها بمعدلات نمو اقتصادية تقارب مثيلاتها في الصين ، كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وافريقيا وآسيا الوسطى⁸ ، هو أمر لا يروق للبعض ، لأن مصالح هؤلاء ستصبح على المحك وبالتالي ما عليهم إلا كيد المصائد والمصائب في وجه تركيا كي لا تتقدم وتصل إلى هدفها. فكان الانقلاب الأول القضائي في 2013 الذي فشل، أما الثاني فكان انقلاب 15 تموز سنة 2016.

بالإضافة إلى تصريحات أنقرة التي أزعجتهم بوقوفها إلى جانب قطر في الأزمة الخليجية، ووقوفها حجر عثرة في طريق عجلة صفقة القرن التي تقضي ببيع القدس لدولة الكيان الغاصب وجعلها عاصمتهم. كل هذا دفعهم إلى الانقلاب الثالث الناعم الذي يضرب الليرة التركية. بالإضافة إلى دفع مجموعة من المضاربين الذين يريدون شراء الدولار مهما علا سعره ، من قبل دول إقليمية وعالمية متورطة في ذلك ، كما شهدنا مؤخرا ، مثلما صرح بعض المسؤولين الأتراك. من خلال هذا العمل فإنهم يدفعون

⁸ سمير دياب سبيتان ، 2012 ، تركيا في عهد رجب طيب إردوغان، ط1 ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، الاردن

بالبنك المركزي إلى رفع الفائدة على مستوى البنوك للتأثير ليس على الليرة التركية فحسب بل على النهضة التركية أو ما يسميه رجب طيب أردوغان وغان تركيا 2023.

رسم بياني رقم 05 : مسار تقلبات الليرة التركية للمدة (2005 - 2018) %



المصدر: www.alaraby.co.uk ، تاريخ الاطلاع يوم : 2018 / 6 / 25 ، الساعة 17.55 ، مرجع سبق ذكره
ولكن ما لبثت أن شهدت ارتفاعاً آخر مع مطلع العام 2019 متأثرة بفرض الرسوم الجمركية الأمريكية على الألمنيوم والصلب
وتراجع في اسعار الطاقة الدولية مع ارتفاع محسوس في مؤشر التضخم كما يبينه الجدول الموالي.
جدول رقم 06 : اداء الليرة مقابل الدولار للفترة (2016 - 2019/06)

السنة	2016	2017	2018	2019	2019/06/07
الليرة / دولار	2.96	3.77	3.76	5.16	5.832

المصدر: trading Economics.com ، تاريخ الاطلاع : 2019/07/31 ، الساعة 18.20

2.1. سيناريو الضعف الاقتصادي : تصاعدت مؤخراً مخاوف المستثمرين المحليين والأجانب من تفاقم الأوضاع الاقتصادية في البلاد نتيجة ضعف الأساسيات الاقتصادية وعدم فعالية السياسات الحكومية في مواجهة المشاكل، مثل انخفاض النمو الاقتصادي وتراجع العملة وتزايد الدين الخارجي، فضلاً عن الضغوط التي مارسها الرئيس أردوغان على البنك المركزي لخفض سعر الفائدة. ولأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اتجه الاقتصاد نحو الركود في العام الماضي، حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7.3% عام 2017 إلى 2.6% عام 2018، في إشارة واضحة على ضعف محركات النمو التقليدية التي تتمثل في الإنفاق الاستهلاكي للأسر والقطاع الخاص. علاوة على ذلك، تواجه تركيا مستويات مرتفعة من الدين الخارجي بلغت نحو 448.4 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من عام 2018، وبما يعادل 62% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتحمل القطاع الخاص منها نحو 305.8 مليار دولار. وبحلول جويلية 2019، يستحق على تركيا سداد نحو 179 مليار دولار، منها نحو 146 مليار دولار على القطاع الخاص وفق بنك جي بي مورجان الأمريكي. وبناءً عليه، ترجح العديد من التحليلات أن تشهد الليرة مزيداً من الضغوط الشديدة في الفترة المقبلة، لنهبط إلى ما بين 6 و 7 ليرات مقابل الدولار الواحد بنهاية العام الجاري. ولا شك أن تقلبات الليرة سيترتب عليها نتائج وخيمة على الاقتصاد، ينصرف أهمها إلى حدوث مزيد من ارتفاع مستويات التضخم في البلاد. إلى جانب مواجهة الشركات التركية أعباء مالية إضافية في الفترة

المقبلة، حيث قد يتسبب تدهور العملة في تعثرها في سداد ديونها، وبما قد يتسبب في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة لدى المصارف إلى ما بين 7 و9% من إجمالي القروض بحلول نهاية عام 2019، من مستوى 4% حالياً⁹.

الفرع الرابع : اتجاه الاقتصاد التركي

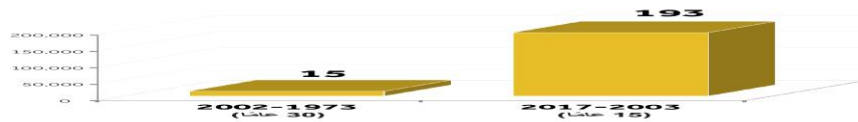
رغم قوة الاقتصاد التركي ومكانته المتقدمة ، بين اقتصاديات البلدان الناشئة نظرا لما حققه من مكاسب على مختلف الأصعدة ، يبقى التخوف قائما من العودة الى الركود وبالتالي الانكماش، بعدها لا يمكن التنبؤ بالمدة الزمنية التي تستغرق لإعادة الصعود من جديد. نسوق هذه النظرة المتشائمة ، كون المعطيات التي تصدر تباعا عن الاقتصاد التركي من المصادر الرسمية لا تبعث على التفاؤل في المديين القريب والمتوسط.

01. السيناريو المتشائم : بداية إفلاس الشركات والقطاع المالي وما يتبع ذلك من حدوث انهيار في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ وبالتالي الدخول في مرحلة ركود تحتاج لفترة طويلة جداً حتى يتمكن الاقتصاد من التعافي من ذلك. وفي هذا السيناريو سيكون هناك مسار مشابه للمسار الذي اتبعه الاقتصاد اليوناني والذي انهار بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ولم يتمكن من التعافي بشكل جيد حتى الآن (بعد الأزمة المالية العالمية 2008 تعرض الاقتصاد اليوناني لأزمة استمرت لعدة سنوات). كما يقصد بالسيناريو المتشائم ، هو اللجوء لتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي بشكل ضمني أو بشكل صريح، وكما هو معلوم من المُستبعد أن تلجأ الحكومة الحالية في ظل الظروف السياسية الراهنة لصندوق النقد الدولي في علاج هذه الأزمة؛ لذلك لا بُد للحكومة الحالية من العمل على تنفيذ برنامج خاص بها على غرار برنامج (IMF)، وذلك على الرغم من عدم وجود أي انهيار في الاقتصاد.

02. السيناريو المتفائل : لبناء سيناريو متفائل ، نعتقد أنه من الأفضل التركيز أكثر على بعض المؤشرات الاقتصادية باعتبارها رسالة ضمان وثقة في اوساط المتعاملين الاقتصاديين وتحسين صورة المناخ الاعمال للاستثمار المحلي والأجنبي.

2. 1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا: لقد قاد أداء تركيا المؤثر على صعيد النمو والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها على مدى العقد الماضي إلى جعل تركيا محط أنظار العديد من المستثمرين الدوليين. وفقاً لمؤشر جاذبية الاستثمار في أوروبا الصادر عن مؤسسة أرنست أند يونغ "EY"، فقد احتلت تركيا المركز السابع ضمن أكثر الوجهات جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا للعام 2017، وبانتقالها لهذه المرتبة فقد ارتفعت تركيا 3 مراكز منذ عام 2016 ، اذ اقامت 229 مشروعاً، بنسبة زيادة 66% في كل عام مقارنة بالعام الذي يسبقه وتحظى كذلك بحصة 3% في كل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وفي جميع أنحاء أوروبا.

رسم بياني رقم 06 : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا (مليار دولار)



المصدر: تقرير البنك المركزي لجمهورية تركيا 2018

هذا دليل قاطع على أن الإصلاحات التي باشرتها الدولة بعد 2002 حققت معظم اهدافها ، وبمقارنة الوضع الحالي بالوضعية التي كانت عليها تركيا قبل مجيء حكومة العدالة والتنمية ، تجد الفارق واضحاً ، إذ أن الوضعية الحالية هي أخف بكثير ، مع وجود نفس الحكومة ، مما يجعلنا نميل الى قدرتها على تجاوز المرحلة بأقل التكاليف.

⁹ تاريخ الاطلاع يوم 2019/08/12 ، الساعة : 20.44 <https://midan.aljazeera.net>

2.2 - انخفاض الأسعار الدولية للطاقة : مما يساعد الاقتصاد التركي على تحسن مؤشراتته العامة، كنتيجة لتحسن أدائه،

انخفاض سعر النفط في السوق الدولية، إذ تراجع سقف سعر برميل النفط من نحو 80 دولارًا للبرميل إلى حوالي 60 دولارًا للبرميل مطلع أوت 2019، وهو ما سيعود على تكلفة الإنتاج في تركيا بصورة إيجابية

2.3 - التحالف الاستراتيجي: بعد فشل الانقلاب الأخير على حكومة اردغان ووقوف حلف الناتو بكامل اعضائه شبه

المتفرج، تغيرت معادلة العلاقات الدولية مع انقرة، وجعل هذه الأخيرة تفتح منافذ لها في شكل تحالفات واتفاقيات استراتيجية تساعد على تخطي الازمة بأقل التكاليف، مثلما حدث مع قطر، حيث تم توقيع اتفاق لتبادل العملات بين بنكي تركيا وقطر المركزيين بقيمة ثلاثة (03) مليار دولار في أوت 2018، فضلا عن تعهد أمير قطر بضخ خمسة عشرة (15) مليار دولار في الاقتصاد التركي، كما أبرمت عدة اتفاقيات مع روسيا وإيران وبلدان شمال إفريقيا لتوسيع دائرة التبادل التجاري.¹⁰ بعيدا عن ضغوطات امريكا والاتحاد الأوروبي.

خاتمة : تلمس من خلال الاطلاع على البحث محل الدراسة، بأن تركيا تتميز بتنوع مواردها واستراتيجية موقعها الجغرافي وقوة اقتصادها، مما يجعلها واحدة من أهم البلدان الصاعدة في الألفية الثالثة، ونظرا لكونها حققت أشواطاً متقدمة في التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، سعت في نفس الوقت لأن تجد لنفسها سياسياً بدائل في العلاقات الدولية تخدم اقتصادها وأمنها، مما عرضها الى ردات فعل من قبل بعض البلدان التي لا تقاسمها رؤيتها، بل من منطلق الحفاظ على مصالحها، لذلك سارعت الى خلق العراقيل للنيل من مقدراتها باعتبارها منافساً حيوياً. تجلّى ذلك بوضوح في زعزعت الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلد من قبل امريكا ومن يدور في فلكها، فكان من نتائج هذه الضغوط فقدان العملة التركية لأزيد من 50 % لقيمتها منذ 2003 الى غاية نهاية السداسي الأول من عام 2019.

اختبار الفرضيات: الفرضية الأولى، فهي خاطئة، كون الدراسة اثبتت بأن الاقتصاد التركي لا يتصف بالهشاشة، بقدر ما هو متنوع وقوي ولا يعاني من أي خلل هيكلي او وظيفي. **اما الفرضية الثانية،** وعلى الرغم من اظهار المواطنين الأتراك تضامنهم مع الليرة بأشكال مختلفة، تبقى الأسواق المالية والمستثمرين تحافظ على هامش امان كبير خوفا من الأسوأ، ولذلك تأثرت بيئة الأعمال بمجرد التذبذب الذي واجهته الليرة التركية. بينما تؤكد صحة **الفرضية الثالثة،** بالقول أن الاسباب الجوهرية التي ادت بالليرة التركية الى فقدان جزء هام من قيمتها، هي اسباب سياسية، وبالتحديد خلافاتها مع امريكا حول عدة ملفات (زيادة الرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم التركي، عدم تسليم السيد غولن لتركيا بسبب الانقلاب الفاشل، تسليح وتدريب الأكراد على الحدود التركية، قضية شراء الصواريخ s400، ووقوف تركيا الى جانب قطر في الحصار الذي اعلنته دول الخليج). كما نعتقد بأن **الفرضية الرابعة** صحيحة، كون الحكومة التركية لديها العديد من الخيارات تستعملها كأدوات لتصحيح السياسة النقدية والمالية، من خلال برامج بدأت بالفعل تعطي نتائج مشجعة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

نتائج البحث: نتائج البحث كثيرة، نذكر أهمها على النحو التالي.

التقرير الاستراتيجي السنوي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 01، السنة 2018/2019، ص 11 ¹⁰

- 1 - البنية السكانية لتركيا تتميز بمتوسط عمري عند 32 سنة مما يدل على حيوية المجتمع ، بالإضافة الى محرك من القوى العاملة يشكل اكثر من 32 مليون عامل ، أي ما نسبته 39 % من مجموع السكان ، ونسبة اعالة لا تتعدى 2.5 في المتوسط لكل عامل.
- 2 - حجم الاندماج في التجارة العالمية يقترب من 400 مليار دولار امريكي بناتج داخلي خام في حدود 800 مليار دولار ، وان حجم الاستثمار الأجنبي تضاعف ب 13 مرة خلال 15 عاما ، عما كان عليه خلال 30 سنة سابقة.
- 3 - نسبة البطالة تبقى مرتفعة عند عتبة 13 % نهاية السداسي الثاني من سنة 2019، كما يبقى معدل التضخم يبعث على القلق عند حدود 15.72 % لنفس الفترة ، كما أن الديون العمومية هي ايضا تبقى من المؤشرات الضاغطة عند حدود 466 مليار دولار لأن تمويل التنمية كان يعتمد بالأساس على القروض الخارجية ، مما يدل على المستوى العالي في التحكم في كيفية تسيير هذه الأموال في القطاعين العام والخاص.
- 4 - تركيا التي تحكم من قبل حزب العدالة والتنمية، حجزت المكان رقم 10 من بين البلدان الأكثر تطورا خلال مدة لا تتجاوز 17 سنة (2003 - 2019).
- 5 - تعرضت الليرة التركية الى ضغوطات مستمرة ومركزة بداية من سنة 2016 الى الآن (الانقلاب الفاشل ، التفجيرات التي تلتها ، الانتخابات المبكرة ، ملف الفساد المفبرك ، الحصار الاقتصادي من قبل امريكا ، اشكالية اللاجئين السوريين وملف الأكراد ، المضاربة المكشوفة على الليرة من قبل دول متقدمة وأخرى اقليمية ، خروج استثمارات اجنبية) مما افقدها نسبة هامة من قيمتها ، تصل الى حدود 50%.
- 6 - برامج الاصلاح التي باشرتها الحكومة التركية مع مطلع هذا العام (2019) والنتائج المحققة خلال السداسي الأول من نفس السنة على صعيد الاقتصاد الكلي ، تجعلنا نرجح كفة التفاؤل لصالح الصمود وصناعة التحدي مرة أخرى ، وبالتالي عودة الليرة الى مستويات تعكس متانة الاقتصاد وصواب القرارات.

آفاق البحث: من اسباب الطفرة التي حققتها تركيا خلال مدة وجيزة ، هي المزاجية بين تمويل التنمية بالقروض الأجنبية واعطاء المبادرة للقطاع الخاص وفق حزمة من التشريعات والبرامج . إنها تجربة جديدة بالاحترام والتقدير، كما هي جديدة بالدراسة والتحليل

المراجع :

01 - الكتب باللغة العربية

- محمد زاهد غول ، 2013 ، التجربة النهضوية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم ، ط1 ، تركيا ، مركز نماء للبحوث والدراسات
- محمد جابر تلجي وآخرون ، 2009 ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط1، الدوحة ، قطر مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون
- طارق عبد الجليل، 2012، العسكر والدستور في تركيا، ط2، مصر، دار نهضة مصر للنشر
- منصور عبد الحكيم، 2013، تركيا من الخلافة الى الحداثة ، ط1 ، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، دمشق
- رواء زكي يونس الطويل ، 2011 ، الاقتصاد التركي ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية
- سمير ذياب السبيتان ، 2012 ، تركيا في عهد رجب طيب ارد غان ، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2019/2018 ، التقرير الاستراتيجي السنوي العدد 01 ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، موقع <https://futureuae.com/ar>

- وصال الو لفري ، 2018 ، ازمة الليرة التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ، تونس ، موقع ، <https://www.csdcenter.com/article>

- مصطفى ابراهيم ، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002 ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول، 2018 ، موقع <https://eipss-eg.org>

02. مواقع الانترنت

- البنك المركزي لجمهورية تركيا 2019،

موقع <https://www.turkey-post.net/p-tag>

- صندوق النقد الدولي ، أبريل 2017 - 2018 ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، موقع

<https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>

- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، 2017 موقع

<https://www.oecd.org/daf/ca/.../35032070.pdf>

- تقرير البنك الدولي السنوي 2018 موقع

<https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>

- المعهد التركي للإحصاءات (Stat Türk) 2018 ، 2019 ، موقع Turkish Statistical Institute

<https://safar-muhasebe.com>

<https://mawdoo3.com>

<https://hyatoky.com>

<https://www.marefa.org>

<https://ahvalnews.com/ar>

<https://www.alaraby.co.uk/economy>

<https://ar.tradingeconomics.com/>

<http://www.alhayat.com/article>

<http://www.aleqt.com>

<https://midan.aljazeera.net>

<http://mubasher.aljazeera.net/news>

References:

1-Books in Arabic

-Mohamed Zahid Gul, 2013, The Turkish Renaissance Experience: How the AKP Leded Turkey to Progress, 1st edition, Turkey, Nama Center for Research and Studies

-Mohammed Jaber Telji and others, 2009, Turkey between the challenges of the interior and the stakes abroad, 1st edition, Doha, Qatar

- Tariq Abdul Jalil, 2012, the military and the Constitution in Turkey, 2nd edition, Egypt, the Egyptian Renaissance Publishing House

-Mansour Abdel Hakim, 2013, Turkey from succession to modernity, 1st edition, Arab Book House for Publishing and Distribution, Damascus

-Rawaa Zaki Younis Al-Taweel, 2011, Turkish Economy, 1st edition, Zahran Publishing and Distribution House, Kingdom of Jordan

- Samir Diab Sbitan, 2012, Turkey under the Recep Tayyip Erd Gan, 1st edition, Janadriyah for Publishing and Distribution, Hashemite Kingdom of Jordan
- Future Center for Advanced Research and Studies, 2018/2019, Annual Strategic Report No. 01, Abu Dabi, United Arab Emirates, website. <https://futureuae.com/en>
- Wissal Alou Lefri, 2018, Turkish Lira Crisis, Center for Strategic and Diplomatic Studies, Tunis, website, <https://www.csds-center.com/article>
- Mustafa Ibrahim, Economic Transitions in Turkey after 2002, Egyptian Institute for Studies, Istanbul, 2018, <https://eipss-eg.org>

2-Web Sites

- <https://www.turkey-post.net/p-tag>
- <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>
- <https://www.oecd.org/daf/ca/.../35032070.pdf>
- <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>
- Turkish Statistical Institute
- <https://mawdoo3.com> .
- <https://hyatoky.com> .
- <https://www.marefa.org> .
- <https://ahvalnews.com/ar> .
- <https://www.alaraby.co.uk/economy> .
- <https://ar.tradingeconomics.com/> .
- <http://www.alhayat.com/article> .
- <http://www.aleqt.com> .
- <https://midan.aljazeera.net> .
- <http://mubasher.aljazeera.net/news> .